

AN ECONOMICAL STUDY ON MEAT CONSUMPTION IN A.R.E.

Mohamed, H. A.

Fac. of Agric. Al-Azhar Univ., Assiut

دراسة اقتصادية لاستهلاك اللحوم الحمراء في جمهورية مصر العربية

حموده عبد العظيم محمد

كلية الزراعة - جامعة الأزهر - أسيوط

الملخص

تعد اللحوم الحمراء من أهم السلع المكونة للنمط الغذائي في مصر وعلي الرغم من ذلك ، فإن ما يتوفر للاستهلاك الفردي منها حالياً يعتبر دون الحد الأدنى الذي توصي به المنظمات الدولية كحد وقائي لازم لنمو الإنسان وقيامه بأنشطته المختلفة . وقد تحددت مشكلة هذا البحث فيما تبين من تواضع متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من اللحوم عامة ، واللحوم الحمراء بصفة خاصة في مصر . وذلك بالمقارنة بتلك المتوسطات في الدول المتقدمة .

وعلي ذلك فقد تحدد هدف هذا البحث في التعرف علي الموقف الراهن لاستهلاك اللحوم الحمراء في مصر بجوانبه المختلفة والعوامل المحددة له ، وكذلك تقدير حجم الفجوة الغذائية اللحومية عام ٢٠٠٥ . وقد أوضحت نتائج البحث أن متوسط استهلاك الفرد المصري من اللحوم الحمراء قد بلغ نحو ١٢ كيلوجراماً خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٧) . وقد أوضحت نتائج البحث أيضاً أن الكميات المتاحة للاستهلاك المحلي من اللحوم الحمراء ، ومتوسط نصيب الفرد منها قد تزايد بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً خلال فترة الدراسة . وقد أظهر هذا البحث أن أهم العوامل المؤثرة علي كميات اللحوم الحمراء المتاحة للاستهلاك المحلي هي : عدد السكان ، ومتوسط سعر التجزئة لكل من اللحوم الحمراء ، والدواجن ، والأسماك ، ومتوسط الدخل الفردي . حيث فسرت تلك العوامل نحو ٩١% من التغيرات الحادثة في استهلاك اللحوم الحمراء ، ويبين ذلك ضرورة أخذ تلك المجموعة من العوامل في الاعتبار عند رسم وتخطيط السياسة الإنتاجية والاستهلاكية للحوم الحمراء في مصر .

وقد أوضح هذا البحث مدي القصور في المنتج المحلي من اللحوم الحمراء عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك والطلب عليها ، ويرجع هذا القصور في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك إلي زيادة الطلب علي تلك السلعة بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاج المحلي منها . وقد تم تقدير الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء عام ٢٠٠٥ بحوالي ١٩٩٥,٣ ألف طن . وقد توصل هذا البحث إلي مجموعة من التوصيات التي يمكن بها التغلب علي المشاكل الإنتاجية والاستهلاكية للحوم الحمراء في مصر .

مقدمة

تعد اللحوم الحمراء من أهم السلع الغذائية التي تحظى بإهتمام كبير من قبل الدولة ، باعتبارها من أهم وسائل إشباع الاحتياجات الضرورية من البروتين الحيواني اللازم للغذاء الصحي لبنى البشر ، والذي يعتبر ذو قيمة حيوية عالية إذا ما قورن بالبروتين النباتي . هذا ويرجع انخفاض متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء إلي الزيادة الكبيرة في عدد السكان بمعدلات تفوق زيادة إنتاج اللحوم ، وعدم ملاحقة مصادر الإنتاج للزيادة الكبيرة في الاستهلاك نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي انتابت البنيان الاقتصادي المصري في السنوات الأخيرة ، مما تسبب عنها إختلالات في العلاقات الإنتاجية الاستهلاكية للحوم بسبب ضعف وتخلف الإنتاج .

مشكلة البحث:

تتخصر مشكلة هذا البحث فيما لوحظ من انخفاض واضح في متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من اللحوم عامة واللحوم الحمراء بصفة خاصة عن مثيله من دول العالم المتقدمة والمستهلكة للحوم ، ونظرا لتغير النمط الاستهلاكي نتيجة لتفاوت مستويات الدخل الفردية والثقافية والأنماط الغذائية ، فإنه من المنتظر أن يتزايد الطلب بحدّة علي مثل هذا النوع من السلع الغذائية ذات المرونة الدخلية المرتفعة مما يلزم معه تدارك المشكلة قبل أن تستفحل ويكون ذلك بالطبع علي حساب عرضها وارتفاع أسعارها مما يلحق الضرر بالطبقات الفقيرة التي لن تستطيع الحصول علي نصيبها العادل من هذه السلعة الغذائية الحيوية مع ما تعانيه من نقص منها أصلا ، أو الاضطرار إلي الاعتماد المتزايد علي الخارج في استيرادها وهو ما يشكل قيّدا علي الانطلاق في عملية التنمية ويتنافي مع ضرورة تحقيق الأمن الغذائي والاعتماد علي الذات الأمر الذي أثار اهتمام الباحث لدراسة واقع اللحوم الحمراء في ج . م . ع .

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلي دراسة وتقدير الاستهلاك من اللحوم الحمراء في ضوء المتغيرات التي تؤثر وتحدد هذا الاستهلاك ، ومقارنة الاستهلاك المتوقع منها بحجم الإنتاج المتوقع حتى يمكن التعرف علي حجم الفجوة بين الطاقة الاستهلاكية والطاقة الإنتاجية اللازم تغطيتها لتحقيق الأمن الغذائي من هذه الناحية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

استخدم في إجراء هذا البحث طريقة التحليل الوصفي مع الاستعانة ببعض أدوات ووسائل التحليل الكمي والطريقة الرياضية والإحصائية المستخدمة في قياس المرونات والمتوسطات ومعاملات الارتباط والانحدار الخطي المتعدد والمرحلي . وقد اعتمد هذا البحث علي البيانات والإحصائيات المنشورة وغير المنشورة التي تم الحصول عليها من الجهات المعنية والتي شملت كل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة ممثلة في قطاع الشؤون الاقتصادية والشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، مع الاستعانة بالدراسات السابقة والنشرات العلمية وغيرها .

نتائج البحث ومناقشتها

أولا : الموقف الراهن لاستهلاك اللحوم الحمراء بجمهورية مصر العربية:

(١) تطور الكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء :

تبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) ، أن المتوسط السنوي للكمية المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء بلغ حوالي ٦٢٢,٨ ألف طن خلال الفترة (١٩٨٠ _ ١٩٩٧) ، وأن الكمية المتاحة للاستهلاك

منها تراوحت بين ٣٥٢ ألف طن عام ١٩٨٠ كحد أدنى ، ونحو ٩٥٩ ألف طن عام ١٩٩٦ كحد أقصى أي بزيادة بلغت حوالي ٦٠٧ ألف طن تمثل نحو ١٧٢ % عما كانت عليه عام ١٩٨٠ .
وبدراسة العلاقة الإتجاهية لتطور الكمية المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء خلال الفترة موضع الدراسة تبين أنها أخذت الصورة التالية :

$$\text{ص} = ٣١٣,٧ + ٣٢,٥٤ \text{س}$$

$$\text{ت} = ١٤,٩٩$$

$$\text{ر} = ٩٧١٦, \text{ف} = ٢٢٤,٧$$

حيث تشير ص إلى الكمية التقديرية المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء ، س إلي العوامل المرتبطة بالفترة الزمنية ، (هـ) السنوات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ . جدول رقم (١) .

وقد لوحظ أن الكميات المتاحة للاستهلاك قد أخذت اتجاها تصاعديا بزيادة سنوية بلغت حوالي ٣٢,٥ ألف طن تمثل نحو ٥,٢ % من المتوسط السنوي والبالغ حوالي ٦٢٢,٨ ألف طن خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٧) .

(٢) - تطور نصيب الفرد من الكميات المتاحة للاستهلاك :

تبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) ، أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء بلغ حوالي ١٢ كيلوجراماً خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٧) ، وتراوح متوسط نصيب الفرد ما بين ٨,٤ كيلوجراماً عام ١٩٨٣ ، وحوالي ١٦,٢ كيلوجراماً عام ١٩٩٦ ، أي بزيادة قدرها حوالي ٧,٦ كيلوجراماً تمثل نحو ٨٨ % عما كانت عليه عام ١٩٨٠ .
وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء المتاحة للاستهلاك تبين أنها أخذت الصورة التالية :

$$\text{ص} = ٨,٣ + ٣,٧ \text{ س}$$

$$\text{ت} = ٢,٧٧$$

$$\text{ر} = ٨٢٨٨ ، \text{ر} = ٩١٠٤ ، \text{ف} = ٧,٦٧$$

حيث تشير صَ إلى الكمية التقديرية لمتوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء المتاحة للاستهلاك بالكيلوجرام ، س إلى العوامل المرتبطة بالفترة الزمنية ، (هـ) السنوات ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٨ .
جدول رقم (١) .

وقد لوحظ أن نصيب الفرد من اللحوم الحمراء قد أخذ اتجاهها تصاعدياً بزيادة سنوية بلغت حوالي ٣٧ كيلوجراماً بما يعادل نحو ٣,١ % من المتوسط والبالغ حوالي ١٢ كيلوجراماً خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٧) .

(٣) - العوامل المؤثرة علي استهلاك اللحوم الحمراء :

تعتبر الكمية المستهلكة من سلعة ما أو خدمة اقتصادية معينة هي محصلة تفاعل العديد من العوامل والمؤثرات ، ولما كانت اللحوم الحمراء إحدى السلع الاستهلاكية فالكمية المستهلكة منها تتأثر بعدة عوامل أهمها : عدد السكان ، سعر السلعة ذاتها ، أسعار السلع البديلة والمكملة للسلعة ، مستوى الدخل ، بالإضافة إلى الأذواق والعادات والتقاليد الاستهلاكية .

(أ) - عدد السكان : يقاس تقدم الدول اقتصادياً بمقدار ما يحصل عليه الفرد من البروتين الحيواني ، حيث

أن ارتفاع مستوى الاستهلاك من هذا البروتين يدل علي ارتفاع المستوى المعيشي والصحي للسكان ، على اعتبار أن اللحوم الحمراء أحد المصادر الأساسية للبروتين الحيواني ، وعلى هذا فإن الكمية المستهلكة من اللحوم الحمراء تتأثر بعدد السكان الذين يتزايدون بصورة عالية باعتبارهم مستهلكين لها .

وبدراسة العلاقة الاتجاهية بين عدد السكان من ناحية ، والكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٧) . تبين أنها تأخذ الصورة الدالية التالية :

$$\text{ص} = ٨٣٨,٦ + ٢٨,١ \text{ س}$$

$$\text{ت} = (٧,٣٨) **$$

$$\text{ر} = ٩١٢٧ ، \text{ر} = ٩٥٥٤ ، \text{ف} = ٥٤,٤٦$$

حيث تشير صَ إلى الكمية التقديرية المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء سنوياً بالألف طن في السنة هـ ، س عدد السكان بالمليون نسمة في السنة هـ ، (هـ) = ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٨ . جدول (٢) ، ** تشير إلى معنوية الدالة عند مستوى ٠,٠١ .

وقد أتضح من المعادلة السابقة أن العلاقة بين الكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء ، وعدد السكان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٧) ، علاقة طردية موجبة ، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار ، كما يدل معامل التحديد على أن نحو ٩١ % من التغير في الكميات المستهلكة إنما يرجع إلى التغير في عدد السكان

(ب) - الأسعار : ترجع أهمية أسعار السلع الزراعية إلى تأثيرها المتعدد والذي يتعدى القطاع الزراعي ليصل إلى بقية القطاعات الأخرى ، وبصفة عامة فإن ارتفاع أسعار اللحوم بشكل متصاعد يمكن أن يؤدي إلى سلسلة متتالية من ارتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات ، وباعتبار أن أسعار اللحوم تقود المستوى العام للأسعار ، ولاسيما أسعار المجموعة الغذائية .

ويؤدي التغير في أسعار السلع الغذائية ومن أهمها اللحوم إلى التأثير على الكميات المستهلكة منها ، ولمعرفة درجة تأثير التغير في سعر اللحوم وأسعار السلع البديلة والمكملة لها فإنه يجب تقدير مرونة السعرية ، والمرونة الطلبية العنبرية .

ويقصد بالمرونة السعرية مدى استجابة الكمية المشتراة من أي سلعة عندما يتغير سعر السلعة ، وبالتالي فإنها عبارة عن التغير النسبي في الكمية المطلوبة المترتب علي التغير النسبي في السعر ، كما يقصد بالمرونة العبورية بأنها مدى استجابة الكمية المشتراة من سلعة ما عندما يتغير سعر السلعة البديلة أو المكمل لها ، وبالتالي فإنها عبارة عن التغير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة للتغير النسبي في سعر السلعة البديلة أو المكمل .

وقد تبين أن العلاقة بين أسعار اللحوم والكميات المتاحة للاستهلاك منها خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) تمثلها العلاقة الدالية التالية :

$$\text{ص} = ٣٠١,٥ + ٣,٩١٤ \text{ س} \\ \text{ت} = (١٣,٥٦) **$$

٢ = ٩١٩٩ ، ر = ٩٥٩١ ، ف = ١٨٣,٨٧ ، م = ٥,٠٧ ، حيث تشير ص إلى القيمة التقديرية للكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء سنويا بالألف طن في

السنة (هـ) ، س متوسط سعر التجزئة للحوم الحمراء بالقرش في السنة (هـ) ، (هـ) = (٥) ، ٢ ، ١ = ١٨٠٠٠٠٠٠ ، ** تشير إلى معنوية الدالة عند مستوى ٠,٠١ .

(م) تشير إلى المرونة السعرية = ب * س / ص جدول رقم (٢) . وقد أتضح من المعادلة السابقة أن العلاقة بين الكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء ،

وتسعر لتجزئة لها خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) علاقة طردية وهذا غير متوافق مع المنطق الاقتصادي ، ويرجع ذلك إلى محدودية الإنتاج التي لا تواكب الزيادة في الطلب ، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار ، وأن نحو ٩٢ % من التغيرات التي تحدث في الكميات المتاحة للاستهلاك إنما

ترجع إلى التغير في أسعار اللحوم الحمراء ، وقد تبين أن السلعة غير مرنة وضرورية ، حيث بلغ معامل المرونة ٥,٠٧ ، بمعنى أن الزيادة في أسعار اللحوم الحمراء بمقدار ١٠ %

تؤدي إلى زيادة في زيادة في الكميات المستهلكة بنحو ٥,١ % وذلك خلال الفترة محل الدراسة . وبدراسة العلاقة بين أسعار الدواجن والكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء خلال الفترة

(١٩٨٠-١٩٩٧) أمكن تقدير تلك العلاقة بالدالة التالية :

$$\text{ص} = ٢١٣,٥ + ٩,٠٥ \text{ س} \\ \text{ت} = (١٣,٩٦) **$$

٢ = ٩٢٣٧ ، ر = ٩٦١١ ، ف = ١٩٤,٤٤ ، م = ٩١٨ ، حيث تشير ص إلى الكمية التقديرية المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء سنويا بالألف طن في

السنة (هـ) ، س متوسط سعر التجزئة للدواجن بالقرش في السنة (هـ) ، (هـ) = (٥) ، ٢ ، ١ = ١٨٠٠٠٠٠٠٠ ، (م) المرونة العبورية جدول رقم (٢) ، ** تشير إلى معنوية الدالة عند مستوى ٠,٠١ .

وقد أتضح من المعادلة السابقة أن العلاقة بين الكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء ، وسعر التجزئة للدواجن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) علاقة طردية ، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار ، أن حوالي ٩٢ % من التغيرات التي تحدث في الكميات المتاحة للاستهلاك إنما يرجع إلى التغير في

أسعار الدواجن ، وقد تبين أن السلعة إستبدالية ، حيث بلغ معامل المرونة ٩,٢ ، بمعنى أن الزيادة في أسعار الدواجن بمقدار ١٠ % إنما يؤدي إلى زيادة في الكميات المستهلكة من اللحوم الحمراء بنحو ٩,٢ % خلال

الفترة موضع الدراسة . وبدراسة العلاقة بين أسعار الأسماك والكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء خلال الفترة

(١٩٨٠-١٩٩٧) أمكن تقدير تلك العلاقة بالدالة التالية :

$$\text{ص} = ٣١٢,٢ + ٦,١٠ \text{ س} \\ \text{ت} = (١٤,١) **$$

٢ = ٩٢٤٦ ، ر = ٩٦١٦ ، ف = ١٩٦,٢٨ ، م = ٦٢١ ، حيث تشير ص إلى الكمية التقديرية المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء سنويا بالألف طن في

السنة (هـ) ، س متوسط سعر التجزئة للأسماك بالقرش في السنة (هـ) ، (هـ) = (٥) ، ٢ ، ١ = ٠٠٠٠٠٠٠٠ ، ١٨ ، (م) المرونة العبورية جدول رقم (٢) ، **

تشير إلى معنوية الدالة عند مستوى ٠,٠١ .

وقد اتضح من المعادلة السابقة أن العلاقة بين الكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء ، وسعر التجزئة للأسمك خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٧) علاقة طردية ، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار ، وأن حوالي ٩٢% من التغيرات التي تحدث في الكميات المتاحة للاستهلاك إنما يرجع إلي التغير في أسعار الأسماك ، وقد تبين أن السلعة استبدالية ، حيث بلغ معامل المرونة ٦٢ ، بمعنى أن الزيادة في أسعار الأسماك بمقدار ١٠% إنما تؤدي إلي زيادة في الكميات المستهلكة من اللحوم الحمراء بنحو ٦,٢% .

(ج) - الدخل الفردي : يعتبر النمط التوزيعي للدخل بين أفراد أو طبقات المجتمع من أهم العوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي . وعلى هذا يعتبر الدخل الفردي ذو أثر هام علي إمكانية تحقيق الرغبات البشرية ، والذي ينعكس علي القدرة الشرائية للسلع والخدمات ، وبالتالي يعتبر دخل الفرد من أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك السلمي .

وبدراسة العلاقة بين الدخل الفردي والكميات المستهلكة من اللحوم الحمراء خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٧) (يمكن تقدير تلك العلاقة بالدالة التالية :

$$ص^٨ = ٣١٦,١ + ١,٩٩ س$$

$$ت = (١٢,٣٤)^{**}$$

$$ر = ٩٠,٤٩ ، ر = ٩٥١٣ ، ف = ١٥٢,٢٨ ، م = ٢٠,٧$$

حيث تشير ص^٨ إلي الكمية التقديرية المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء سنويا بالألف طن في السنة (هـ) ، س متوسط دخل الفرد بالجنيه في السنة (هـ) ، (هـ) = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، م (م) المرونة الداخلية جدول رقم (٢) ، ** تشير إلى معنوية الدالة عند مستوى ٠,٠١ .

وقد اتضح من المعادلة السابقة أن العلاقة بين الكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء ، والدخل الفردي خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٧) علاقة طردية موجبة ، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار ، وأن حوالي ٩٠% من التغيرات التي تحدث في الكميات المتاحة للاستهلاك إنما ترجع إلي التغير في الدخل الفردي السنوي ، وقد بلغ معامل المرونة الدخلية حوالي ٢٠,٧ ، بمعنى أن الزيادة في الدخل بمقدار ١٠% إنما يؤدي إلي زيادة الكميات المستهلكة من اللحوم الحمراء بمقدار ٢,١% في نفس الاتجاه خلال الفترة المدروسة .

(د) - صفات السكان وعاداتهم الاستهلاكية :

يؤدي تغير الصفات السكانية مثل تغير التركيب السكاني الحضري والريفي ، والتركيب العمري والنوعي للسكان إلي تغير الإنفاق الاستهلاكي ، فمثلا تحول السكان من الريف إلي الحضر يؤثر علي الإنفاق الاستهلاكي وذلك لاختلاف العادات الاستهلاكية بين الريف والحضر . وعلى ذلك تباين الكميات المستهلكة من سلعة معينة باختلاف عادات الأفراد وذلك لطبيعتهم المختلفة تبعاً لتباين الطبقات والأديان والمناطق داخل البلد الواحد بل والبلاد المختلفة وتتمثل هذه العادات في زيادة الإنفاق علي سلعة معينة في زمان ومكان محددين ، ويتمثل ذلك في زيادة الإنفاق علي اللحوم الحمراء في مواسم معينة كعيد الأضحى . كما تتباين كذلك أنواق المستهلكين لسلعة ما دون غيرها لاختلاف السن والجنس والدين فضلا عن تأثير بعض الصفات الشخصية في هذا التباين .

(هـ) - العلاقة بين كميات اللحوم الحمراء المتاحة للاستهلاك والعوامل المتعددة السابقة :

توضح المعادلة التالية العلاقة بين كميات اللحوم الحمراء المتاحة للاستهلاك وكل من عدد السكان (س) ، متوسط سعر التجزئة بالقرش للكيلو جرام للحوم الحمراء (س) ، متوسط سعر التجزئة بالقرش للكيلو جرام للدواجن (س) ، متوسط سعر التجزئة بالقرش للكيلو من الأسماك .

(س) ، الدخل الفردي السنوي بالجنيه (س) خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٧) .

$$ص^٨ = ١٢١٨ + ٢٣,٥ س + ١٧٩ + ٢ س + ٧٣ + ٣ س + ٣٠ + س ، ٣٠ + س$$

$$(١,١١) (١,٠) (٢,٥) (١,٨) (٠,٢)$$

$$ر = ٩٠,٩٠ ، ر = ٨٧٢٠ ، ر = ٩٥٣٤ ، ف = ٢٤,٠٩$$

وتشير نتائج تقدير قيمة (ف) المحسوبة إلي معنوية العلاقة ، ومن ثم معنوية العلاقة التقديرية لشرح العوامل المؤثرة علي كميات اللحوم المتاحة للاستهلاك . كما يبين معامل التحديد أن ٩١% من التغيرات تعكسها العوامل السابق الإشارة إليها في المعادلة السابقة .

وباستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد المراحل لتلك المجموعات من المتغيرات المؤثرة علي الكمية المستهلكة من اللحوم الحمراء ، فقد أمكن التوصل إلي أفضل العلاقات الدالية من النواحي الاقتصادية

والإحصائية والقياسية. حيث توضح الدالة الأولى أن أسعار التجزئة للأسماك (س ٤) هي أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً في الكمية المستهلكة من اللحوم الحمراء حيث أن هذا التغير وحده يعتبر مسؤولاً عن ٩٣% من التغير في الكمية المستهلكة من اللحوم.

$$\text{ص} = ٣١٢ + ٦١٠ \text{س} \quad (١)$$

$$\text{ت} = (١٤,٠١)**$$

بينما توضح نتائج الدالة الثانية أن كلاً من أسعار التجزئة للأسماك (س ٤)، وأسعار التجزئة للدواجن (س ٣) يعتبران مسؤولان عن ٩٣% من التغير في الكمية المستهلكة من اللحوم الحمراء.

$$\text{ص} = ٢٧٦ + ٣٨٩ \text{س} + ٣٣ \text{س} \quad (٢)$$

$$(٣٩) \quad (٢٢)$$

بينما توضح نتائج الدالة الثالثة أن المتغيرات الثلاثة التي تشمل أسعار التجزئة للأسماك (س ٤)، وأسعار ١ لتجزئة للدواجن (س ٣)، وأسعار التجزئة للحوم الحمراء (س ٢) تعتبر مسؤولة عن ٩٣% من التغير في الكمية المستهلكة من اللحوم الحمراء.

$$\text{ص} = ٢٦٦ + ١٢ \text{س} + ٣٦ \text{س} + ١٦٢ \text{س} \quad (٣)$$

$$(١١) \quad (٢٥) \quad (٩٣)$$

في حين تشير نتائج الدالة الرابعة أن المتغيرات الأربعة التي تشمل أسعار التجزئة للأسماك (س ٤)، وأسعار التجزئة للدواجن (س ٣)، وأسعار التجزئة للحوم الحمراء (س ٢)، وعدد السكان تعتبر مسؤولة عن ٩٣% من التغير في الكمية المستهلكة من اللحوم الحمراء.

$$\text{ص} = ٢٤٠ + ١٢ \text{س} + ٣٣ \text{س} + ١٦١ \text{س} + ٧ \text{س} \quad (٤)$$

$$(١١) \quad (٢٠) \quad (٨٩) \quad (٠٤)$$

بينما توضح الدالة الخامسة والأخيرة أن مجموعة المتغيرات الخمسة التي تم اختيارها كمؤثرات رئيسية في الكمية المستهلكة من اللحوم الحمراء تعتبر مسؤولة عن ٩١% من التغير في الكمية المستهلكة من اللحوم الحمراء، ويبين ذلك ضرورة أخذ تلك المجموعة من العوامل في الاعتبار عند رسم وتخطيط السياسة الإنتاجية والاستهلاكية للحوم الحمراء في مصر.

$$\text{ص} = ١٢١٨ + ٢٣,٥ \text{س} + ١٧٩ + ٢ \text{س} + ٧٣ + ٣ \text{س} + ٣٠ + ٤ \text{س} + ٣٠ \text{س} \quad (٥)$$

$$(١,١١) \quad (١,٠) \quad (٢,٥) \quad (١,٨) \quad (٠,٣)$$

$$\text{ر} = ٩٠٩, \quad \text{ر} = ٨٧٢, \quad \text{ر} = ٩٥٣, \quad \text{ف} = ٢٤,٠٢$$

ثانياً : الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء

تعرف الفجوة الغذائية لأي سلعة بأنها عبارة عن الفرق بين المتاح للاستهلاك من السلعة وحجم الإنتاج المحلي منها، ومن ثم فإنها تعكس المحصلة النهائية للعوامل المحددة لكل من الاحتياجات الإجمالية والإنتاج المحلي، ونظراً لارتباط سلعة اللحوم بالمتطلبات الغذائية لأفراد المجتمع، علاوة على أن قيمة المنفق على تلك السلعة يمثل جزءاً كبيراً من دخول المستهلكين، فإن الفجوة الغذائية من هذه السلعة تعتبر أهم ما يواجهه المجتمع من مشكلات.

(١)- تطور الفجوة الغذائية للحمية :

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٣)، أن الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء في جمهورية مصر العربية قد بلغت نحو ٦١ ألف طن كحد أدنى، وبلغ حدها الأقصى نحو ٣١٩ ألف طن عام ١٩٩٦ أي بزيادة بلغت نحو ٢٥٨ ألف طن أو ما يعادل نحو ٤٢٣% عما كانت عليه عام ١٩٨٠. وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء تبين أنها أخذت الصورة التالية:

$$\text{ص} = ٧٦,١ + ٧ \text{س}$$

$$\text{ت} = (١٠,٦)**$$

ر ٢ = ٤٣٥ ، ، ر = ٦٥٩ ، ف = ١١٢.٣٦
وقد تبين أن الفجوة أخذت اتجاهاً تصاعدياً بلغ نحو ٧ آلاف طن سنوياً تمثل نحو ٤,٩ % من المتوسط خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٧) .

وقد أوضح هذا البحث مدى القصور في المنتج المحلي من اللحوم الحمراء عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك والطلب عليها ، ويرجع هذا القصور في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك إلي زيادة الطلب علي تلك السلعة بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاج المحلي منها ، مما يستوجب طرق كل السبل نحو التنمية الحيوانية لزيادة الإنتاج المحلي من اللحوم .

(٢) - تقدير الاستهلاك الفردي والإجمالي والفجوة الغذائية المستقبلية من اللحوم الحمراء :

يمكن باستخدام نتائج تقدير المرونة الداخلية الكمية للطلب علي اللحوم الحمراء تقدير كل من الاستهلاك الفردي والمتوسط والاستهلاك الإجمالي من هذه السلعة في مصر في المستقبل وحتى عام ٢٠٠٥ وذلك باستخدام المعادلة التالية : ص = ص. (١ + ي) ن

حيث ص : تمثل الاستهلاك الفردي المتوسط من السلعة في سنة التوقع .

ص. : تمثل الاستهلاك الفردي المتوسط من السلعة في سنة الأساس .

ي : تمثل متوسط معدل نمو الدخل الفردي المتوسط .

ن : عدد السنوات بين سنة الأساس وسنة التوقع .

وبعد الحصول علي رقم الاستهلاك الفردي المتوقع من السلعة يمكن بضرب الرقم المقدر في عدد السكان المتوقع في المستقبل تقدير الاستهلاك الإجمالي المتوقع من السلعة موضوع الدراسة حتى عام ٢٠٠٥ .

ويمكن تحديد قيم المتغيرات المستخدمة في تقدير المعادلة السابقة علي الوجه التالي :

(١) - بالنسبة للاستهلاك الفردي المتوسط من اللحوم الحمراء في سنة الأساس (ص .) ، وسيستخدم متوسط الاستهلاك الفردي في الثلاث سنوات الأخيرة (١٩٩٥ - ١٩٩٧) والبالغ نحو ١٤,٥ كيلوجراماً - جدول (١) وهنا تجب الإشارة إلى أن الاستهلاك الفردي المتوسط يعبر عن متوسط نصيب الفرد من الكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم الحمراء وهي ليس بالضرورة أن تعكس الاحتياجات اللازمة للأفراد من هذه السلعة ، فالمعروف أن الفرد في مصر يستهلك من السلع البروتينية الحيوانية أقل من الحد اللازم استهلاكه وأقل مما يستهلكه الفرد في البلاد الأخرى المتقدمة ، وعلي ذلك فتوقعات الاستهلاك ستكون مبنية علي أساس المستويات الحالية السائدة للاستهلاك من هذه السلع .

(٢) - بالنسبة لرقم المرونة الداخلية للطلب علي اللحوم الحمراء (م) سيستخدم الوسط الحسابي للمرونة الداخلية للطلب علي اللحوم الحمراء مرجحاً بنسبة سكان الريف ونسبة سكان الحضر وقد بلغ نحو ٩٠ ، .

(٣) - بالنسبة لمعدل النمو السنوي للدخل الفردي المتوسط (ي) يفترض أن المعدل المتوقع لنمو الدخل الفردي المتوسط من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٥ يبلغ نحو ٥,٥ % سنوياً ، وبافتراض معدل سنوي لنمو السكان نحو ٢ % سنوياً والبالغ حوالي ٧٠٨٣٥ ألف نسمة عام ٢٠٠٥ .

فإذا ما فورن بين الإنتاج المستقبلي من اللحوم الحمراء ، والاستهلاك الكلي المتوقع منها في المستقبل يمكن تحديد حجم الفجوة بين الطاقة الإنتاجية والطاقة الاستهلاكية المتوقعة واللازم تغطيتها حتى لا يحدث نقص في العرض المتاح من تلك السلعة عن مواجهة احتياجات الاستهلاك في المستقبل مما ينعكس علي استمرار ارتفاع أسعارها أو نقص عرضها في السوق أو كلا الأمرين معاً مما يساهم في تدهور نصيب الفرد منها وخاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة ذي القوة الشرائية المنخفضة.

وبناءً علي ما تقدم والنتائج التي تم الحصول عليها نتيجة لتطبيق المعادلة السابقة فقد بلغ حجم الإنتاج المتوقع سنة ٢٠٠٥ حوالي ٤٣٨,٩ ألف طن ، في حين بلغت الكمية المستهلكة في نفس العام حوالي ٢,٢٣٩٤ ألف طن وبالتالي يكون من المتوقع أن تصل الفجوة الغذائية للحمية حوالي ١٩٥٥,٣ ألف طن

عام ٢٠٠٥ . الأمر الذي يتطلب معه ضرورة علاج تلك المشكلة عن طريق التوسع في تربية الأصناف ذات معدلات التحويل الغذائية العالية لزيادة وزن الذبيحة، وزيادة مساحة الأعلاف، وتوفير بدائل الأعلاف التقليدية، وأن معدلات الزيادة السكانية يجب أن تتماشى مع معدلات الزيادة في الإنتاج .

(٣) - مقارنة الفجوة ومعدل الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء :

تبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) ، أن الإنتاج المحلي في نهاية الفترة (١٩٨٠- ١٩٩٧) تزايد بما يعادل نحو ١٢٣ % من سنة الأساس ، وبالرغم من ذلك فإن الفجوة أيضا تزايدت بما يعادل ٣,٦ مرة من سنة الأساس ، والذي قد يرجع إلي تفوق معدلات الزيادة السكانية عن معدلات الزيادة في الإنتاج ، وأن نسبة الاكتفاء الذاتي في نهاية الفترة عام ١٩٩٧ قلت بما يعادل ٩,٦ % عن سنة الأساس ، مما يوضح مدى اختلال العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ، والتي تؤدي بالتالي إلي زيادة الكميات المستوردة من اللحوم الحمراء لتقليل ذلك العجز الواضح نتيجة زيادة الطلب علي اللحوم ، أو للعمل علي إيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك .

وإذا كانت هناك معوقات سياسية أو نقدية تعترض عملية التوسع في الاستيراد بما يكفل إشباع الاحتياجات الاستهلاكية عند المستويات السعرية السائدة فإنه لا بد من ضرورة إعادة النظر في كل من السياسات السعرية المختلفة لعناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج تلك السلعة ، وأيضا للسياسة الدخلية والسعرية للسلعة النهائية والسلع البديلة والمكملة لها بما يحقق التوازن بين كل من الاستهلاك والإنتاج المحلي ، حتى يتجنب أفراد المجتمع الاختلال الناشئ عن عدم التوازن بين طلب وعرض اللحوم في الأسواق المحلية ، هذا بجانب الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية أفقيا ورأسيا مع إزالة العراقيل التي تعترض مسيرة التنمية بهدف زيادة المعروض من اللحوم .

المراجع

- (١) - البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي : سجلات إدارة الإحصاء ، بيانات غير منشورة .
- (٢) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : إحصاءات الثروة الحيوانية ، أعداد مختلفة .
- (٣) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : النشرة الربع سنوية لأسعار الجملة ، أعداد مختلفة .
- (٤) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : النشرة الشهرية لأسعار التجزئة ، أعداد مختلفة .
- (٥) - الشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان : الإدارة العامة للحوم ، قسم التكاليف ، بيانات غير منشورة
- (٦) - شيخون عز الدين : اقتصاديات إنتاج وتصنيع اللحوم الحمراء في ج.م.ع ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٦ .
- (٧) - علاء الدين مصطفى المنوفي (دكتور) : التحليل الاقتصادي لابعاد مشكلة توفير اللحوم الحمراء، المؤتمر الأول لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، اقتصاديات الزراعة المصرية ، ٣١ مايو ١٩٩٠ .
- (٨) - كوثر مصطفى شغراب (دكتورة) : دور الزراعة في إشباع الحاجات الأساسية للسكان - دراسة الطاقة الاستهلاكية والإنتاجية من المنتجات الحيوانية الغذائية وتقدير الاستهلاك حتى عام ٢٠٠٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين ، نحو اقتصاد مصري يعتمد علي الذات ، ٢٦- ٢٨ مارس ١٩٨١
- (٩) - معهد التخطيط القومي: مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها، قضايا التخطيط والتنمية في مصر ، نشرة بحثية رقم (٢٢) ج.ع.م. ، أكتوبر ١٩٨٣
- (١٠) - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي : قطاع الشؤون الاقتصادية ، تقديرات الميزان الغذائي ، قطاع تنمية الثروة الحيوانية .

Mohamed, H.A.

AN ECONOMICAL STUDY ON MEAT CONSUMPTION IN A.R.E.

Mohamed, H. A.

Fac. of Agric. Al-Azhar Univ., Assiut

ABSTRACT

Though red meat is a major component in food pattern, current per capita consumption of it is far below the level set by international organizations to meet essential requirements of this commodity. The problem of this research tackles the declined annual per capita consumption of meat in general and red meat in particular compared with that in developed countries.

The objective of this research is to identify the current situation of red meat consumption in Egypt, the specified factors for it is, and estimation the food gap from red meat at year 2005 .The results show that annual per capita consumption of red meat is around 12,00kg. During (1980-1997). Amount of red meat in local market and per capita consumption has been increasing annually at significant rate during the period of study.

Major factors affecting red meat demand in local markets are number of population, average retail price of red meat, poultry, fish and per capita income. All previous factors gave explanation to 91 % of changes in red meat consumption. There for these factors must be taken in to consideration when the red meat production and consumption policy to be designed in the future.

The food gap problem from red meat representative in increasing consumption growth rat from this commodity. The result was decreasing self-sufficiency rate for this commodity. The estimation of expected the food gap from red meat at year 2005, 1955,3 thousand tons. The research reached various recommendations, with which the production and consumption problems of the red meat could be overcome.